**Royaume Du Maroc**
*Ministère de l'Aménagement du Territoire*
*National, de L'Urbanisme, de L'Habitat*
*et de La Politique de la Ville*
***Agence Urbaine de Settat***

**المملكة المغربية**
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير
والإسكان وسياسة المدينة
**الوكالة الحضرية لسطات**

# حصيلة سنة 2022

احتل مجال التدبير الحضري مكانة هامة في أنشطة مصالح الوكالة الحضرية برسم سنة **2022** والتي تميزت بالتركيز على المحاور التالية :

- الحرص على العمل بمبادئ المرونة والتبسيط والتدبير المحكم للبت في دراسة طلبات رخص البناء والتجزيء وإحداث المجموعات السكنية وتقسيم العقارات داخل آجال معقولة، سيما اعتماد عنصر الزمن والآجال الواجب احترامه في دراسة المشاريع وإبداء الرأي؛
- تكثيف المزيد من الليونة واليسر في مساطر دراسة طلبات الرخص بالوسط القروي؛
- القيام بالدراسة القبلية (المسبقة) للمشاريع الكبرى، والعمل على إرشاد واستقبال المستثمرين وأصحاب المشاريع والمهنيين وتقديم جميع المساعدات التقنية والقانونية لهم؛
- تعزيز العلاقات مع مختلف الفاعلين عبر التنسيق والتشاور في قضايا التعمير والبناء والمساهمة في أشغال اللجان الإقليمية سيما تلك المكلفة بمواكبة المساجد و البنايات الآيلة للسقوط بهدف تحديد آليات التدخل المناسبة لذلك لإعادة تأهيلها وكذا المراقبة في مجال التعمير والبناء.....؛
- تعزيز القرب والتواصل عبر الإنصات لانشغالات المواطنات والمواطنين إحاطة ملفات وقضايا المغاربة المقيمين بالخارج بالعناية اللازمة: بإحداث خلايا للاستقبال والإرشاد والتوجيه ودراسة ملفات طلبات الرخص المقدمة من طرف هذه الفئة من المواطنين، مع الأخذ بعين الاعتبار الإكراهات الزمنية التي تواجههم أثناء تواجدهم بأرض الوطن مع اعتماد السرعة والمرونة والتبسيط في معالجة قضاياهم؛
- الانخراط الفعلي والدائم في إنجاح ورش الإدارة الالكترونية من أجل حكامة إلكترونية تتماشى والإستراتيجية الحكومية "المغرب الرقمي" كقفزة نوعية غايتها تحسين مناخ الأعمال وتسهيل ولوج المواطنين والمهنيين والفرقاء المؤسساتيين إلى المعلومة بإحداث بوابات تهم أنشطة مختلفة ذات الصلة بقطاع التعمير والبناء.

## 1. تطور المؤشرات الرقمية لملفات طلبات الرخص خلال الفترة ما بين 2019-2022:

- **7860 مجموع الملفات المدروسة.**
- **6078 ملفا تمت الموافقة عليه بنسبة 77 %.**

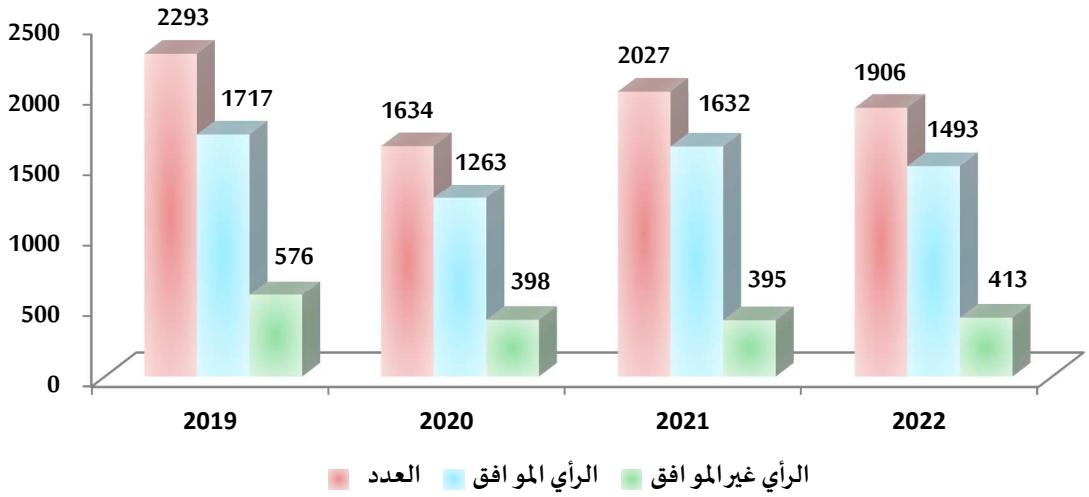


- 75 % من الآراء الموافقة برسم سنة 2019؛
- 76 % من الآراء الموافقة برسم سنة 2020؛
- 80 % من الآراء الموافقة برسم سنة 2021؛
- 78% من الآراء الموافقة برسم سنة 2022.

## 2. حصيلة تدبير ملفات البناء والتجزيء والتقسيم برسم سنة 2022:

- 1906 مجموع الملفات المدروسة.
- 1493 ملفا تمت الموافقة عليه بنسبة 78%.

| نوعية المسطرة | العدد | % | الرأي الموافق | % | الرأي غير الموافق | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مسطرة المشاريع الكبرى | 316 | 17 | 213 | 67 | 103 | 33 |
| مسطرة المشاريع الصغرى | 1349 | 71 | 1102 | 82 | 247 | 18 |
| مسطرة الاستثناءات بالوسط القروي | 241 | 12 | 178 | 74 | 63 | 26 |
| المجموع | 1906 | 100 | 1493 | 78 | 413 | 22 |

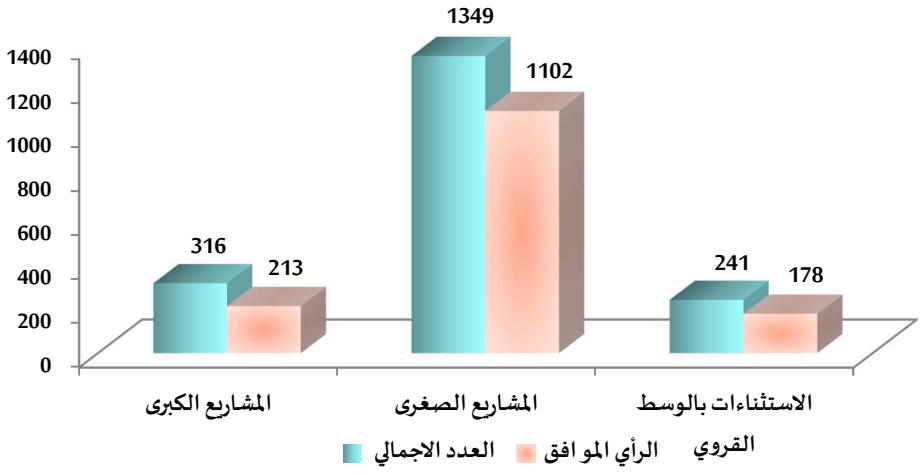

- 67 % من الآراء المو افقة لملفات المشاريع الكبرى؛
- 82 % من الآراء المو افقة لملفات المشاريع الصغرى؛
- 74 % من الآراء المو افقة لملفات الاستثناءات بالوسط القروي.

### 3. حصيلة الملفات المدروسة وتوزيعها حسب الهياكل المحدثة:

- الشباك الوحيد لرخص التعمير: دراسة 997 ملفا، حظي منها 837 ملفا بنسبة 84%؛

- اللجنة الإقليمية للتعمير: دراسة 909 ملفا، حظي منها 656 ملفا بنسبة 72%.

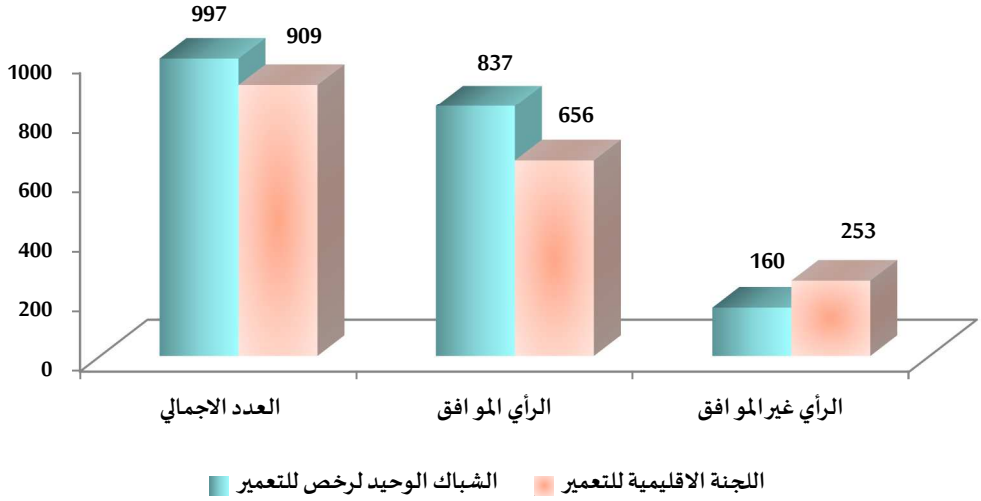


### 4. تصنيف المشاريع المو افق عليها حسب طبيعتها:

- المشاريع الموجهة للسكن.....1261(84%)؛
- مشاريع الأنشطة الصناعية والفلاحية والتجارية والسياحية.....121(8%)؛
- مشاريع تقسيم العقارات.....60 (4%)؛
- مشاريع المر افق العامة والخاصة.....37 (3%)؛
- مشاريع التجزئات العقارية.....14(1%)؛

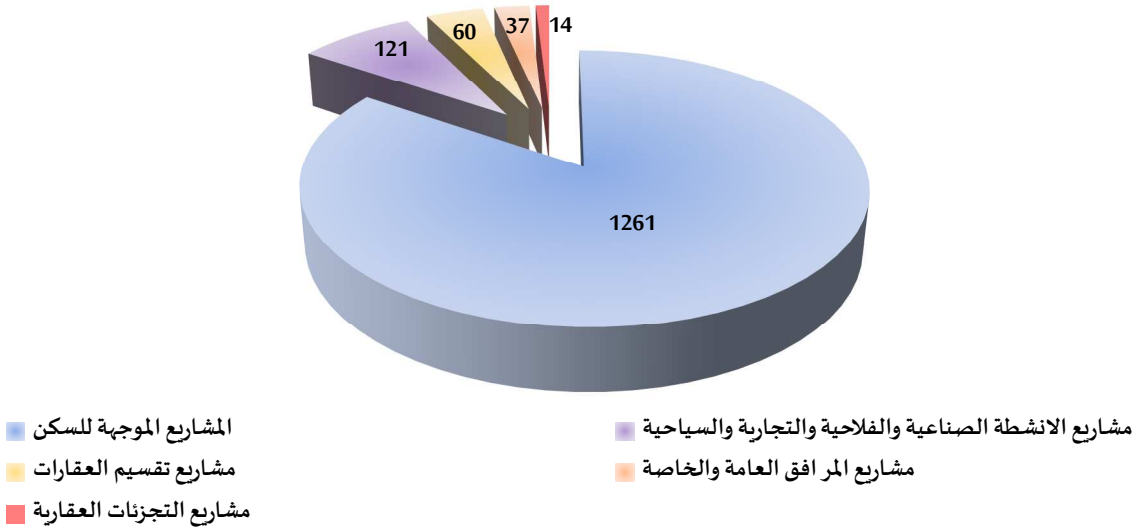

- 1261مشروعا تهم المشاريع الموجهة للسكن أي بنسبة 84 %، ويمكن توزيع المشاريع الموجهة لغرض سكني حسب نوعيتها كما يلي:

| العدد :1261 بنسبة 84 % | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السكن الاقتصادي | % | السكن القروي | % | سكن الفيلات | % | سكن العمارات | % |
| 770 | 61 | 267 | 21 | 141 | 11 | 83 | 7 |

## 5. حصيلة دراسة الملفات المدروسة حسب الوسطين الحضري والقروي:

- الملفات المدروسة بالوسط الحضري: دراسة 1298 ملفا بنسبة 68 %، حظي منها 1047ملفا بنسبة 81%؛
- الملفات المدروسة بالوسط القروي : دراسة 608 ملفا بنسبة 32 % ، حظي منها 446ملفا بنسبة 73 % .

ويمكن تلخيص وضعية الملفات المدروسة حسب المجال والآراء الصادرة بشأنها على الشكل الآتي:

| الوسط الحضري | | | | | | الوسط القروي | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العدد | % | الرأي المو افق | % | الرأي غير المو افق | % | العدد | % | الرأي المو افق | % | الرأي غير المو افق | % |
| 1298 | 68 | 1047 | 81 | 251 | 19 | 608 | 32 | 446 | 73 | 162 | 27 |

## 6. انعكاس حصيلة التدبير العمراني على السكن وتحفيز الاستثمار:

- من المتوقع أن يمكن المنتوج السكني - المشاريع الموجهة لغرض سكني - من توفير ما يقارب 2048 وحدة سكنية.
- من المأمول أن تمكن مشاريع التجزئات العقارية من توفير حوالي 874 بقعة أرضية قابلة للبناء وتهيئة مساحات عقارية تقدر ب30 هكتار 46 ار49 سنتيار.
- ويرتقب كذلك أن تمكن المشاريع الكبرى من تعزيز سوق الشغل عبر توفير حوالي2053 منصب شغل واستثمار مالي يقارب 600مليون درهم.

## 7. حصيلة دراسة الملفات المقدمة لتسوية البنايات غير القانونية:

- المو افقة على 44 ملفا ،أغلب البنايات موجهة لغرض سكني ممثلة ب 35 ملفا بنسبة 80%، والباقي 09 ملفات تهم الأنشطة الفلاحية والصناعية والخدماتية بنسبة 20%.

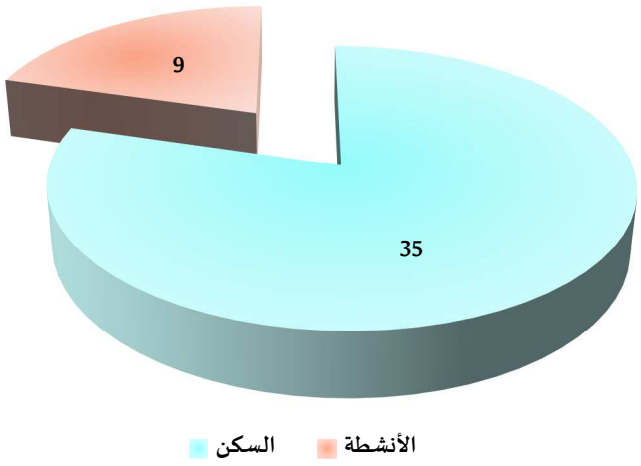

## 8. المساهمة في أنشطة موازية مختلفة:

- **مواكبة مقام أفراد الجالية المقيمة بالخارج بأرض الوطن** : عبر توجيههم لحل مشاكلهم المتعلقة بمجال التعمير والبناء، والتعامل مع قضاياهم بما تتطلب من تبسيط ومواكبة وسرعة المعالجة والتنفيذ، بحيث تم إحداث خلية للاستقبال خاصة بالمغاربة المقيمين بالخارج، عهد إليها بالإشراف على حسن استقبال وتقديم جميع الشروحات الضرورية لأفراد الجالية، وكذا تنظيم الأيام المفتوحة والمشاركة في الاحتفال باليوم الوطني للمغاربة المقيمين بالخارج المنظم في مقر عمالة إقليم سطات بتاريخ **10 غشت 2022**.
- **المراقبة في مجال التعمير والبناء**: المشاركة في **24** جولة تفقدية ، شملت**106** ورشا، أسفرت عن ضبط **105مخالفة**، أغلبها تتعلق بالبناء دون الحصول على رخصة مسبقة ممثلة **71مخالفة** بنسبة **68%**. ويمكن أن نورد النتائج المحصلة كما يلي:

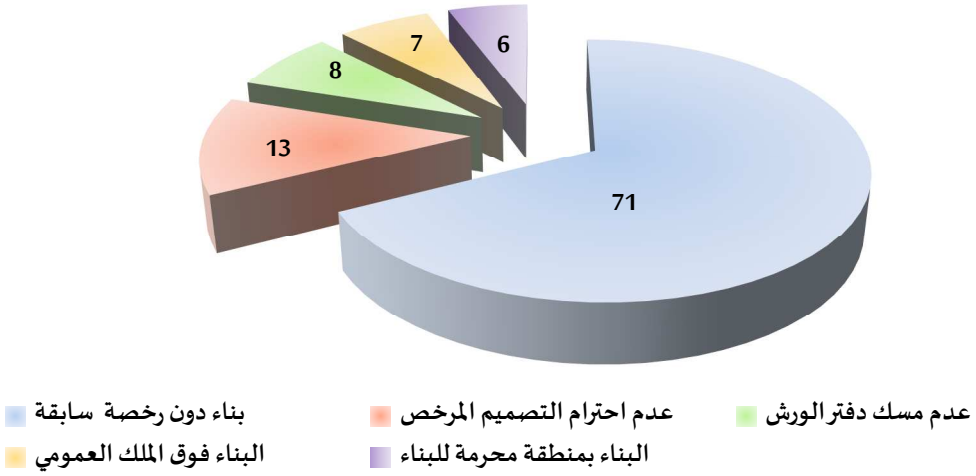


وزيادة على ما سبق توصلت مصالح هذه الوكالة الحضرية برسم سنة **2022** بنسخ من محاضر المخالفات المنجزة في هذا الشأن من طرف ضباط الشرطة القضائية تضمنت **313 مخالفة** في مجال التعمير والبناء، جلها تتعلق بعمليات البناء دون الحصول على رخصة سابقة.

- **مواكبة برنامج المباني الآيلة للسقوط:** المشاركة في **29** جولة تفقدية، أسفرت عن جرد **40** حالة منها **20** حالة بمدينة سطات. وكذلك الحرص على حضور وبشكل دائم أشغال اللجنة الإقليمية الخاصة ببرنامج معالجة المباني الآيلة للسقوط بمدينة سطات انطلاقا من الجرد المنجز وبناء على نتائج الخبرة المنجزة في هذا الصدد لتحديد .